

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٨٩٩٩ لسنة ٢٠١٥

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤

بنظام السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٠٠٣ بتعيين أقسام مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني بمحافظات : الجيزة والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وأسوان والغربيه ودمياط والدقهلية وكفر الشيخ والشرقية والإسماعيلية اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/٣ :

وعلى قرارات وزير العدل أرقام ٥٣٩٨ لسنة ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ لسنة ٧٢٨٤ ، ٢٠٠٤ لسنة ٢٠٠٥ ،

٢٠٠٦ لسنة ٨٠١٧ ، ٢٠٠٦ لسنة ٥٨٥٥ ، ٢٠٠٧ لسنة ٨١٦٠ ، ٢٠٠٧ لسنة ٩١٤٦ ، ٢٠٠٨ لسنة ٢٠٠٨

٩٥٩٣ لسنة ١١٥٩١ ، ٢٠٠٩ لسنة ٩٣٦٠ ، ٢٠١١ لسنة ٨٢٢٧ ، ٢٠١٢ لسنة ٧٦٠

٢٠١٣ لسنة ٧٥٣١ ، ٢٠١٤ لسنة ٢٠١٤/٩/٣٠ بتأجيل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظات : أسيوط وسوهاج وأسوان ودمياط الصادر بها القرار الوزاري رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٠٠٣ من ٢٠١٤/٩/٣٠ إلى ٢٠١٥/٩/٣٠ مع قبول استئنافات التسوية بها لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار :

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠١٥/١٠/١ :

قرر :

(المادة الأولى)

يُؤجل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام المساحية بمحافظات : أسيوط وسوهاج وأسوان ودمياط الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٠٠٣ من ٢٠١٥/٩/٣٠ إلى ٢٠١٦/٩/٣٠

(المادة الثانية)

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون السجل العيني في الأقسام المساحية بالمحافظات المحددة بالمادة السابقة ، وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري .

(المادة الرابعة)

على رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر في ٢٠١٥/١١/١٢

وزير العدل

المستشار / أحمد الزند